

Distr.: General
9 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويحدّث المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/71/440/Add.1).

وينصبُّ التركيز في التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وتظل المؤشرات المالية لعام ٢٠١٧ لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين سليمة وإيجابية عموماً. بيد أن الرصيد النقدي للميزانية العادية قد استنفد في الوقت الراهن، وتشهد مستويات الاحتياطيات انخفاضاً. وستنشأ مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية.

وينم مستوى المبالغ غير المسدّدة المستحقة للدول الأعضاء عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات عن انخفاض كبير حالياً. ولا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية نحوها بالكامل وفي موعدها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يُحدّث هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/71/440/Add.1). ويستعرض التقرير أساسا المؤشرات المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويُجري مقارنة مع الحالة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الوثيقة A/71/440).

٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٣ - تكشف الحالة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عن زيادة في مستوى الأنصبة المقررة الواجب دفعها للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، وعن انخفاض في مستواها بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة أقل بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين وأعلى بالنسبة لعمليات حفظ السلام مما كانت عليه قبل عام مضى. ويبين مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء انخفاضاً مقارنة بالمستوى المسجل في السنة السابقة. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن وضع النقدية في الميزانية العادية خلال الربع الأخير من السنة لا يزال يشكل مصدراً رئيسياً للقلق. وستتوقف النتيجة النهائية إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

ألف - الميزانية العادية

٤ - في عام ٢٠١٧، حُدّد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بما مقداره ٢,٥٨ بليون دولار، مما يعكس ارتفاعاً قدره ٢٩ مليون دولار عن مستواها في عام ٢٠١٦. وبلغت المدفوعات التي وردت بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ما مقداره ١,٨٩ بليون دولار، أي أقل بليون دولار فقط من المبالغ الواردة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مبلغاً قدره ١,١ بليون دولار، وهو ما يقل بمبلغ ٩٤ مليون دولار عن مستوى المدفوعات غير المسددة في العام السابق.

٥ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل ١٣٤ دولة، أي أن عددها كان أكثر بثماني دول من العدد المسجل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويؤدّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل، ويحثّ الدول الأعضاء المتبقية على أن تحذو حذوها.

٦ - وتتألف الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام من صندوق رأس المال المتداول، الذي أذنت به الجمعية العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص، الذي يصل مستواه الآن إلى ٢٠١ مليون دولار. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان العجز النقدي للميزانية العادية

يبلغ ١٤٢ مليون دولار، حيث تمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول. وبعد أخذ الاحتياطات في الحسبان، كان مجموع النقدية المتاح في الصندوق العام يبلغ ٢٠٩ ملايين دولار في التاريخ نفسه.

٧ - وفي عام ٢٠١٧، شهدت الميزانية العادية حتى الآن أوجه عجز في النقدية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وستنشأ مشاكل أكثر حدة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية. وسيستمر رصد الوضع النقدي عن كثب وسيعتمد الوضع النهائي في نهاية عام ٢٠١٧ إلى حدٍ كبير على المبالغ التي ستسددّها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٨ - ويبلغ المستوى العام للاحتياطين المتاحين (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص على حد سواء) ٣٥١ مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية ستة أسابيع فقط من العمليات الممولة من الميزانية العادية. ومع تبقي مبلغ ٢٠٩ ملايين دولار فقط حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فإن هذين الاحتياطين يشهدان بالفعل مستويات منخفضة. وتستلزم الإدارة المالية السليمة توافر ما يكفي من الاحتياطات النقدية لكي تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. وسيعالج مستوى صندوق رأس المال المتداول في إطار مقترحات الأمين العام للإصلاح.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - أصبح من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية لأنشطة حفظ السلام بسبب تغير الطلب عليها. إضافة إلى ذلك، فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة حيث أنها تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من السنة التقويمية؛ وتصدر الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها؛ وبما أنه لا يمكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة.

١٠ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغ مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ٦,١ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وبلغ حجم الاشتراكات الواردة حتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٧ نحو ٥,٤ بلايين دولار. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام يصل إلى ٢,٥ بليون دولار.

١١ - وبسبب عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ ومواعيد الأنصبة المقررة لحفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بها. ولذلك، يؤدّي الأمين العام الإعراب عن الامتنان الخاص للدول الأعضاء الـ ٣٢ التي سددت، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام.

١٢ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان رصيد النقدية المتاح لعمليات حفظ السلام يناهز ٣,٤ بلايين دولار، منه ٣,١ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، و ١,٧٤ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، و ١٣٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٣ - ووصلت المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات إلى ما مقداره ٨٠٨ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٦، وشهدت منذ ذلك الحين انخفاضاً كبيراً لتصل إلى ٤٩١ مليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وحتى ذلك التاريخ، كان المبلغ المستحق الدفع للدول الأعضاء عن مساهمتها بقوات وبوحدات شرطة مشكّلة هو مليون دولار فقط. وبالنسبة للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ ٤٠٤ ملايين دولار مستحقاً للبعثات العاملة، فيما كان مبلغ ٨٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات المنتهية.

١٤ - ويتعهد الأمين العام بالوفاء بأسرع ما يمكن بالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات. ويشار، في هذا الصدد، إلى أنه يجري رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كتب بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات الفصلية إلى الدول الأعضاء استناداً إلى ما يُتاح من نقدية وبيانات. غير أن المنظمة تعوّل، للقيام بذلك، على وفاء الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية وفي موعدها، وعلى الإسراع أيضاً بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٥ - ظل الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين سليماً بوجه عام في عام ٢٠١٧. ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لم تصدر الأنصبة المقررة إلا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في عام ٢٠١٧. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ما مقداره ٤٩ مليون دولار، وكانت أقل من المبلغ غير المسدّد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بما مقداره ٦ ملايين دولار.

١٦ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت ١٠٦ دول من الدول الأعضاء قد سدّدت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال، ويفوق هذا العدد عدد الدول المسجّل في عام ٢٠١٦ بخمس دول. ويؤدّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ١٠٦ التي وفّت بكامل التزاماتها، ويحثّ الدول الأعضاء الأخرى على تسديد اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل وفي موعدها.

١٧ - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية المتاحة للمحكمتين إيجابياً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وهو كذلك حتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يظل قوياً حتى نهاية السنة. وسيتوقف الوضع النهائي على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧.

ثالثاً - الاستنتاجات

١٨ - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣٣ التالية التي سدّدت أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة الدفع بكاملها في وقت إعداد التقرير، وهي: أرمينيا، وأستراليا، وألمانيا، وأنغولا، وأيرلندا، وبوتان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكويت، ولاتفيا، وليختنشتاين، وملاوي، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

١٩ - وتواصل الأمانة العامة تحسين عملياتها. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أُتيح للدول الأعضاء خيار جديد يتمثل في تلقي خطابات تحديد الاشتراكات عن طريق البريد الإلكتروني. واستفادت سبع وثمانون دولة من الدول الأعضاء حتى الآن من هذا الخيار؛ وتشجع الدول الأعضاء المتبقية على القيام بذلك. ويجعل ذلك العملية أسرع وأكثر تبسيطاً.

٢٠ - ولا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية نحوها بالكامل وفي موعدها. والتدفق النقدي السليم أمرٌ أساسي لكي تتمكن المنظمة من تنفيذ ولاياتها.